

سلسلة كتب السنة النبوية ٩

المتكامل في
الشيخ
في كتب الإيمان
والرد على المراجعة

مجمعة المؤلفين به
أبو عبد الله عادل بن أحمد بن محمد بن
عبد الله بن عبد الله

المجلد الأول

على الألفاظ العرفية



2024/05/18

المجلد الثاني

الكتاب الثاني

في كتاب الإيمان
والسنة طاعت المربي

عادل عبدالله سعد الفاعدي ١٤٢٨ هـ

مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفاعل: عادل عبدالله سعد

الجامع في كتب الإيمان والرد على المرجئة / عادل عبدالله سعد الفاعدي - جدة، ١٤٢٨ هـ

١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٢٠١٠ - ٢ - ٦٠٢ - ٩٧٨

١ - الإيمان الاسلام ٢ - المرجئة أ. العنوان

١٤٢٨/١٣٧٠

ديوي: ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٤٢٨/١٣٧٠

ردمك: ٥ - ٢٠١٠ - ٢ - ٦٠٢ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠١٧ م

دار الأوراق الثقافية

المملكة العربية السعودية

Box: 15533 Jeddah: 21454

Telfax: +966 2 680 300 2

Management: +966 5 053 1876 7

Jeddah: +966 53 725 493 9

Medina: +966 55 076 207 8

ص ب: ١٥٥٣٣ جدة ٢١٤٥٤

تليفاكس: +٩٦٦ ٢ ٦٨٠ ٣٠٠ ٢

الإدارة: +٩٦٦ ٥٠٥٣١٨٧٦ ٧

جدة: +٩٦٦ ٥٣٧٢٥٤٩٣٩ ٩

المدينة المنورة: +٩٥٥ ٥٥٠٧٦٢٠٧٨ ٨

E-mail: admin@alawraq.net

www.alawraq.net



سلسلة كتب السنة والاعتقاد ٩

المدخل إلى

الجامع

في كتب الإيمان
والرد على المرجئة

جمعة واغنى به

أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه

المجلد الأول

دار الأوقاف الثقافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١

الْجَبَامِيعُ
فِي كُتُبِ الْإِيمَانِ
وَالرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ

تأليف
عَمَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ حَمْدَانَ
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور
الغيا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا
مادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد

فإن من أعظم مسائل الدين مسائل الإسلام والإيمان والكفر
والنفاق لما يترتب عليها من الأحكام الكثيرة في الدنيا والآخرة.

ومع عظم هذه المسائل فقد وقع الخلاف فيها قديمًا، وهو بعد من
أوائل الخلاف الذي حصل في هذه الأمة، وقد كان ذلك في أواخر
عصر الصحابة مع ظهور الذين خرجوا عليهم، وظلوا في الحكم
على عصاة الموحدين من أصحاب الكبار فحكموا بكفرهم وأخرجوهم
من دائرة الإسلام بالكلية، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وحكموا عليهم
بالخلود في النار.

وبعد هذا الغلو المفرط نجحت فرقة المرجئة كردة فعل على هؤلاء
الغلاة، فسهلوا في الحكم على أصحاب الكبار والمعاصي والفساق،
وشهدوا لهم بكمال الإيمان، ولم يفرقوا بين أصحاب الطاعة وأصحاب
المعصية فكلهم في الإيمان سواء، ففتح بذلك شر عظيم وانحلال من
الدين.

وتوسط أهل السنة بين الغلو والإفراط، فسلكوا الطريق المستقيم والمنهج القويم الذي ارتضاه الله تعالى وبعث به رُسُلَه، فردوا على الطائفتين ضلالهم، وكشفوا سترهم، وحذروا الأمة من اتباعهم، وصنفوا في ذلك المصنفات الكثيرة النافعة.

قال محمد بن نصر المروزي رحمته الله في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/٦٤٢): وهكذا عامة أهل الأهواء والبدع، إنما هم بين أمرين:

أ - غلوا في دين الله، وشدة ذهاب فيه، حتى يمرقوا منه بمجاورتهم الحدود التي حدّها الله ورسوله ﷺ.

ب - أو إخفاء وجحدًا به حتى يقصروا عن حدود الله التي حدّها.

ودين الله موضوع فوق التقصير ودون الغلو، فهو أن يكون المؤمن المقتب حائقًا لما وعد الله من العقاب على المعاصي راجيًا لما وعد، يخاف أن تكون المعاصي التي ارتكبها قد أحبطت أعماله الحسنة، فلا يقللها الله منه عقوبة له على ما ارتكب من معاصيه، ونرجو أن يتفضل الله عليه بظوله فيعفو له عما أتى به من سيئة، ويتقبل منه حسناته التي تقرب بها إليه فيدخله الجنة، فلا يزال على ذلك حتى يلقي الله وهو بين رجاء وخوف. اهـ.

ومن الكتب النافعة التي صنفها أهل العلم في الرد على أهل التفريط والتقصير ما هو بين يديك في هذا الجامع المبارك الذي احتوى على عشرة كتب في الإيمان والرد على المرتبة الضلال، وهي:

١ - كتاب «الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) رحمته الله.

٢ - كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبه (٢٣٥هـ) رحمته الله.

٣ - كتاب «الإيمان» لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمته الله.

٤ - كتاب «الإيمان» للعدي (٢٤٣هـ) رحمته الله.

٥ - قطعة يسيرة من كتاب «الإيمان» لمحمد بن أسلم الطوسي (٢٤٢هـ) تأليفه.

٦ - «شرح الإيمان والإسلام وتسمية الفرق والرد عليهم» للزبير بن أحمد الزبيري (٣١٨هـ) تأليفه.

٧ - مسائل الإيمان والرد على المرجئة من كتاب «نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام» لمحمد بن علي الكرجي القضاة المتوفى في سنة (٣٦٠هـ) تأليفه تقريباً.

٨ - مسائل الإيمان والرد على المرجئة من كتاب «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسين الملقب الشافعي (٣٧٧هـ) تأليفه.

٩ - كتاب «مسائل الإيمان» للفاضل أبي علي الحنبلي (٤٥٨هـ).

١٠ - مسائل الإيمان والرد على المرجئة من كتاب «الحجة في بيان المصلحة في شرح التوحيد ومذهب أهل السنة» لقوام السنة التيمي الأصماني (٥٣٥هـ) تأليفه.

فهذه عشرة كتب في تقرير مسائل الإيمان وبيان عقيدة السلف وأصحاب الحديث، والرد على المرجئة والجهمية والخوارج وسائر الفرق المخالفة.

وقد قدّمت بين يدي هذه الكتب بمقدمات مهمة عن الإيمان، ومعناه في اللغة وعلاقته بالشرع، ونقلت الإجماع على أنه ثلاثة أركان لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها فيه، ثم أطلت الكلام عما يُسمى بـ(جنس العمل) الذي يصح به إيمان العبد، وبيّنت أنه (الصلاة) لتضافر الأدلة والإجماع عليها.

ثم أتبع ذلك بالمباحث والفصول المتعلقة بفرق المرجئة، وحقيقة مذاهبهم في الإيمان، وأقوال السلف الصالح ومن بعدهم في بيان هذا

المذهب وشأنه، وأبرز المسائل التي خالفوا فيها، ثم تبين كلام أهل السنة والعلم في الحكم على هذه الفرقة بالبدعة والخروج من السنة وأنها من أصول البدع والفرق الضالة الهالكه، ثم جمعت كلام أئمة السنة فيمن رضى بالإرجاء ووقع فيه، وموقفهم منه، وأثبتت هذه المباحث بمفصول كثيرة مهمة تكشف حقيقة هذا المذهب وخطورته، وقد ختمت هذه المقدمات بموقف أئمة المرحلة ومن تبعهم من السنة وأهلها حتى يتبين للمتصفح أن الخلاف بين الطائفتين كبير، وأنه خلاف حقيقي يترتب عليه كثير من الأحكام والمعاملات.

وقد بسيت هذا السفر في الجامع في كتب الإيمان والبر على المرحلة.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يهدينا إلى سبيل الحق والسنة، وأن يحد طرقت الضلالة والبدعة، وأن يربنا الحق حقاً ويرزقنا اتعاده، وأن يربنا الداعي لاطلاق ويرزقنا احتياجه، وأن يحيينا على الإسلام والسنة، وأن يحيينا عليهما، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، فتعين فيها سنة

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

حقيقته

أبو عبد الله

عادل بن عبد الله آل حمدان

ص ب/ جدة: (١٣٩٤هـ)، الرمز (٢١٢٢٣)

adelalhamdan@gmail.com

المبحث الأول

الإيمان في اللغة وعلاقته بالشرع

المبحث الأول

الإيمان في اللغة وعلاقته بالشرع

لخص الأئمة في اللغة عدة تعريفات: فقول: هو التصديق، وقول: هو التوكل، وقول: هو العتبات، وقول: هو الإقرار.

وقد أشبه هذه التعاريف وأقربها انتشاراً وصلة باختلاف الفرق في تعريفه في الشرع: تعريفه بالتصديق.

قال الأزهري: **حُكِّمَ** في تهذيب اللغة (٣٦٨/١٥) اتفق أهل العلم من النحويين وغيرهم أن الإيمان معناه التصديق. وقال الله تعالى: **حِكْمِي** عن أخوة يوسف **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** **وَمَا أَنْتَ بِمُشْفِقٍ** **لَنَا** **وَلَوْ كُنَّا** **صَادِقِينَ** **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** **لَمْ يَخْلَفْ** **أَهْلَ التَّكْوِينِ** **أَنْ** **مَعْنَاهُ** **وَمَا أَنْتَ** **بِصَادِقٍ** **لَنَا** **إِلَّا هُوَ**.

وممن قال به من أهل العلم ابن بطيعة **حُكِّمَ** في «الإيمان الصغير» (٢٢٤٩) (١) قال: (الإيمان) اسم، ومعناه: التصديق.

قال الله تعالى: **وَمَا أَنْتَ بِمُشْفِقٍ** **لَنَا** **وَلَوْ كُنَّا** **صَادِقِينَ** **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**.

وقد اختلف بعض مراحلة عصرنا على ابن بطيعة **حُكِّمَ** في تعريفه للإيمان بالتصديق، وأدعى عليه أنه قد وافق بهذا القول بعض المرحلة وأكثر الأئمة.

وعدا من محله وفلة يصبره بكلام أئمة الشنفة، ولو أنه أتم كلامه لما نفوّه بهذا القول في حق هذا الإمام، فابن بطيعة **تَكَلَّمَ** يتكلم عن معنى الإيمان في (اللغة) كما هو المشهور في كتبهم، وأما لما تكلم عن معناه

في (الشرح) فقد جعل له ثلاثة أركان لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها
ثلاثة: فأين غلب من قول الأشاعرة وبعض المرحضة الذين يجعلون الإيمان
التصديق من النار تصديق القلب وإن لم يأت بالعمل مع القدرة عليه ١٩

واعلم كذلك أن إطلاق بعض أهل السُّنة (التصديق) على الإيمان لا
يصح به ما قصده المرحضة والأشاعرة وغيرهم ممن يجعلون الإيمان هو
التصديق ويحذفون الإيمان فيه، بل عبرا التصديق الإذعائي المستلزم
للتأليف طاعرا وباطنا لا شك، فإن إيليس لم يكذب بأمر الله تعالى لما
أمره بالسجود، وإنما هي التأليف لأمر الله تعالى واستكبر عن ذلك وكفر.

قال محمد بن نصر المروزي رحمه الله في تعظيم قدر الصلاة (٢)
١٩٥ وهو يذكر الاختلاف الواقع بين أهل السُّنة في مسألة الفرق بين
الإيمان والإسلام (قالوا: والإيمان في اللغة: هو التصديق، والإسلام
في اللغة هو الخضوع، فأصل الإيمان هو التصديق بالله، وما جاء من
عنه، وإذا أراد النبي ﷺ بقوله: «الإيمان: أن تؤمن بالله»، وعنه يكون
الخضوع لله لأنه إذا صدق بالله خضع له، وإذا خضع أطاع، فالخضوع
عن التصديق وهو أصل الإسلام، ومعنى التصديق: هو المعرفة بالله،
والاعتراف له بالربوبية، بوعده ووعدته، وواجب حقه، وبحقيق ما صدق
به من القول والعمل، والتحقيق في اللغة تصديق الأصل، فمن التصديق
بالله يكون الخضوع لله، وعن الخضوع تكون الطاعات، فأول ما يكون
عن خضوع القلب لله الذي أوجه التصديق من عمل الجوارح: الإقرار
باللسان، لأنه لما صدق بأن الله ربه خضع لذلك استمالعبودية مخلصا،
ثم ابتداء الخضوع باللسان، فأقر بالعبودية مخلصا كما قال الله ﷻ
لإبراهيم: ﴿أَنِيبْ﴾ قال أنشئت البقرة: ٢١٣١ أي: أخلصت بالخضوع
لك، أي:

وقال ابن جرير الطبري ثلثاً في «معالم الدين» (ص ١٩٠) بعد أن
ذكر الخلاف في معنى الإيمان. قال: والصواب من القول في ذلك
عندنا أن الإيمان اسم للتصديق كما قاله العرب، وجاء به كتاب الله
تعالى ذكره حبراً عن إخوة يوسف من قبلهم لأبيهم يعقوب: ﴿وَمَا آتَى
بِئْسَ الْيَوْمِ الْمُؤْمِنُ﴾ لَمَّا وَثِقُوا يَدَيْهِمْ (١٧) يوسف ١٧ بمعنى: ما أنت بمصدقني
لنا على قلوبنا. فمعرفة أن المعنى الذي يستحق به اسم مؤمن بالإطلاق هو
الجامع لمعاني الإيمان، وذلك أدلة جميع فرائض الله تعالى ذكره من
معرفة وإقرار وعمل. اهـ

وفي «لسان العرب» (٢٣/١٣) وحّد الزحاج الإيمان، فقال:
«الإيمان إظهار الخضوع والقبول للشرعة ولما أتى به النبي
واعتراف وتصديق بالقلب. اهـ

وفي «القاموس المحيط» (ص ١١٧٦) للمبرور آبادي: «والإيمان»
الثقة، وإظهار الخضوع، وقبول الشريعة. اهـ

وقال الشيخ حافظ الحكيم **حاشية** في «معارج القبول» (٥٩٤/٢):
من قال من أهل السنة في الإيمان هو التصديق على ظاهر اللغة، أنهم
إنما عروا التصديق الإيماني الملتزم للانقياد ظاهراً وباطناً بلا شك، لم
يجزوا مجرد التصديق، فإن إبليس لم يكذب في أمر الله تعالى له
بالسجود، وإنما أتى من الانقياد ظاهراً واستكباراً. اهـ

ولهذا صرح ابن بطة **حاشية** بأن هذا التصديق لا بد أن يجمع فيه
ثلاثة أركان، فقال في «الإمامة الصغرى» (٢٤٠): «الإيمان بالله **و**
ومعناه: التصديق بما قاله، وأمر به، وافترضه، ونهى عنه، من كل ما
جاءت به الرسل من عنده، ونزلت فيه الكتب. والتصديق بذلك قول
باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان. اهـ

وعنه عطاء بن ريار الهذلي أن عبد الحلك بن مروان كتب إلى سعيد بن جبير يسأله عن بعض المسائل، فأجابته فيها: سألت عن الإيمان.

قال: فالإيمان هو التصديق أن يُصدق العبد بالله، وملائكته، وما أنزل من كتاب، وما أرسل من رسول، وباليوم الآخر. وسأل عن التصديق.

والتصديق أن يعمل العبد بما صدق به من القرآن، وما ضعف عن شربه بعد وفاء فيه، عرف أنه كتب، واستغفر الله، وتاب منه، ولم يصر عليه ذلك هو التصديق. اهـ.

وقال ابن جرير الطبري كذلك في تهذيب الأثر (٢/٦٨٦): ولا يدفع مع ذلك ذو معرفة بكلام العرب، صحة القول بأن الإيمان التصديق، فإذا كان الإيمان في كلامها التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب: العزم والإفغان، وتصديق اللسان: الإقرار، وتصديق الجوارح: السعي والعمل، كان المعنى الذي به يستحق العبد المدح والولاية من المؤمنين هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة، وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقر وعمل على غير علم منه ومعرفة ربه أنه لا يستحق اسم مؤمن، وأنه لو عرف وعلم وحده بلسانه، وكذب وأنكر ما عرف من توحيد ربه أنه غير مستحق اسم مؤمن، فإذا كان ذلك كذلك، وكان صحيحاً أنه غير مستحق غير المقر اسم مؤمن، ولا المقر غير العارف مستحق ذلك، كان كذلك غير مستحق ذلك بالإطلاق، العارف المقر غير العامل، إذ كان ذلك أحد معاني الإيمان التي بوجود جميعها في الإنسان يستحق اسم مؤمن بالإطلاق. اهـ.

«وهنا أبو إسحاق الهروي الأنصاري رحمه الله» الإيمان كله
تصديقاً فالقلب يصدق ما جاءت به الوسل، واللسان يصدق ما هي
القلب، والعمل يصدق القول كما يقال صدق عمله قوله. ومنه قول
النبي ﷺ «العبد نزيان وزناها النظر، والأذن نزيان وزناها السمع،
واليد نزيان وزناها البطش، والرجل نزيان وزناها المشي، والقلب يتمنى
ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» والتصديق يستعمل في الخير
وفي الإرادة، يقال فلان صادق العزم، وصادق المحبة، وحملوا حملة
صادقة الخ.

(الفتح في صحيح البخاري ١/١٠٥٥)

قلت: فليس الإيمان عند أهل السنة مجرد التصديق كما هو عند
أهل النجاشية من البرقة بجمع قولهم، كما قال ابن القيم رحمه الله في كتابه
«الصلوة» (ص ١٧١) الإيمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما
هو التصديق المستقر للطاعة والاعتقاد اهـ

«قال أيضاً (ص ١٦٦) والتصديق إنما يتم بأمرين

أحدهما اعتقاد الصديق

والثاني صحة القلب واعتقاده.

والجاء قال تعالى لإبراهيم ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ لَكُمْ شَيْئًا أَن يَقُولَ إِنَّكُمْ بَرَاءٌ مِّنْهُ وَآلِهِ وَمَنِ ظَلَمَ فَلَيْسَ بِبَرٍّ شَاءَ﴾
التصديق، وإبراهيم كان يعتقداً لصدق رؤاه من حين رآها، فكان رؤيا
الآباء وحراً، وإنما جعله مصداقاً لها بعد أن فعل ما أمر به.
وكذلك قوله ﷺ «والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه»

فجعل التصديق عمل الفرج لا ما يتمنى القلب، والتكذيب نكره
لذلك، وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالفعل اهـ.

وأما الفرق بين قول أهل السنة وبين قول الجهمية والأشاعرة في

الإيمان بأنه التصديق فقط، فقد قال فيه أبو القاسم الأصبهاني الملقب بقوام السنة علة في الخلقة في بيان المصطفية (١/١٠٣)، الإيمان في الفرج عبارة عن جميع الطاعات الواجبة والطاعات

وقالت الأشعرية: الإيمان هو التصديق، والأفعال والأقوال من شرائعه، لا من نفس الإيمان.

قال: وقائمة هذا الاختلاف: أن من أحل بالأفعال، وارتكب المصائب لا يتأثر اسمه لأن على الإطلاق، ليقال: هو ناقص الإيمان، لأنه قد أحل بعبادة، واستلهم بتأويله الاسم على الإطلاق، لأنه عبارة عن التصديق، وقد أتى بذلك.

وقد فصل بين سعة كثرة في تعريف الإيمان في اللغة أنه بمعنى الأقرار، والآخر من معنى التصديق مرافقاً للإيمان، ومن أن مع التسليم بذلك فلا يخرج من كثرين أثير.

الأول: أن التصديق ليس باللفظ فقط، بل بالقول والعمل أيضاً، وهي النصيحة الصريحية (١/١٠٣) والفرج يصدق ذلك ومكثبه.

والثاني: أن الإيمان وإن كان هو التصديق فهو محصور، فالصلاة في اللغة الدعاء، إلا أنها في لغة الشارع دعاء وعمل مخصوص.

قال في المجموع الفتاوى (١٢٧/٧) موضحاً ذلك: إنه لو فرض أن الإيمان في اللغة التصديق، فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء، بل بشيء مخصوص، وهو ما أخرجه الرسول (ص) وحيث لا يكون الإيمان في كلام الشارع أحسن من الإيمان في اللغة، هو.

وقال في «المصارم المستطولة» (٣/٩٦٦): إن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة،

وذلك لأن التصديق إنما يفرغ من الخير فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق
من حيث هو أمر، وكلام الله خير وأمر، فالخير يستوجب تصديق
الخير، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب
بمعاودة الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به، فإذا فوغل
الخير بالتصديق، والأمر بالانقياد فقد حصل أصل الإيمان في القلب
وهو الطمأنينة والإقرار، فإن اشتغافه من الأمن الذي هو القرار
والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد،
وإذا كان كذلك فالتأني وإهانة واستحقاق، والانقياد للأمر إكرام وإعزاز،
ومحال أن يهين القلب من قد انقاد له وخضع واستسلم، أو يستخف به
فإذا حصل في القلب استحقاق واستهانة امتنع أن يكون فيه انقياد أو
استسلام فلا يكون فيه إيمان، وهذا هو معنى كفر ليس، فإنه سمع
أمر الله له فلم يكتب رسولاً، ولكن لم يقد للأمر، ولم يخضع له،
واسكر عن الطاعة فصار كافراً، وهذا موضع راع فيه خلق من الخلف:
أجل أنهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق، لم يروا مثل ليس
وهم يرون من لم يعتز به تكذيب، أو صبر عنه تكذيب باللسان لا
بالقلب وكفر من أغلظ الكفر، فيحشرون ولو أنهم عدوا لما قلدي إليه
السالك الصالح لعلموا أن الإيمان قول وعمل، أعني في الأصل قولاً
في القلب وعمل في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالة،
وكلام الله ورسالة يتضمن إخباره وأوامره، فيصدق القلب إخباره تصديقاً
ويجب حالاً في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم
والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو نوع من
الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين، فعلى ترك
الانقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين، وإذا كان مصدقاً والكفر أعز
من التكذيب، يكون تكليفاً وجهلاً، ويكون استكبراً وعظماً ولهذا لم

يوصف إبليس ألا بالكفر والاستكبار دون التكذيب، ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالاً وهو الجهل، ألا ترى أن نفرًا من اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن أشياء، فأعزهم، فقالوا: تشهد أنك نبي، ولم يجمعوه، وكذلك عرقل وغيره، فلم يقعهم هذا العلم، وهذا التصديق إلا ترى أن من صدق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله، وقد تضمنت خيرًا وأمرًا، فإنه يحتاج إلى مقام ثانٍ، وهو تصديقه خبر الله والانقياد لأمر الله، فإذا قال: (أشهد أن لا إله إلا الله)، فهذه الشهادة تضمنت تصديق خبره والانقياد لأمره، فإذا قال: (وأشهد أن محمدًا رسول الله)، تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله، فمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار، فلما كان التصديق لا بد منه في كلا الشهادتين وهو الذي يتلوه الرسالة بالقبول، ظن من ظن أنه أصل لجميع الإيمان، وعقل من أن الأصل الآخر لا بد منه وهو الانقياد، وألا فقد صدق الرسول ظاهرًا وباطنًا ثم امتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله ﷻ كإبليس، وهذا مما ينبغي لك أن الاستهزاء بالله وبرسوله ينافي الانقياد له والطاعة متافاة ثانية، وينافي التصديق بطريق الاستلزام، لأنه ينافي موجب التصديق ومقتضاه وينتفع عن حصول ثمرته ومقصوده، لكن الإيمان بالرسول إنما يعود أصله إلى التصديق فقط، لأنه سُلِّحَ لخبر الله وأمره، لكن يستلزم الانقياد، لأنه قد بلغ من الله أنه أمر بطاعته، فنصار الانقياد له من تصديقه في خبره، فمن لم يتقد لأمره فهو إما مكذب له، أو ممتنع عن الانقياد لربه، وكلاهما كفر صريح، ومن استخف به واستهزأ بقلبه امتنع أن يكون متقادًا لأمره، فإن الانقياد إجلال وإكرام، والاستخفاف إهانة وإذلال، وهذان ضدان، فمتى حصل في القلب أحدهما انتفى

الأخر، فاعلم أن الاستخفاف والاستهانة يتنافيان الإيمان متناهيا في
الصدق.

إلى أن قال: واعلم أن الإيمان وإن قيل: هو التصديق، فالقلب
يصدق بالحق، والقول يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول،
والتكذيب بالقول مستلزم للتكذيب بالقلب، ورافع للتصديق الذي كان في
القلب، إذ أعمال الجوارح تؤثر في القلب، كما أن أعمال القلب تؤثر
في الجوارح، فأبهما قام به كثر تغذي حكمه إلى الآخر. اهـ.

قلت على أن ابن تيمية رحمه الله يأمي تفسير الإيمان بالتصديق لعنه
أمور ذكرها وناقشها في كتابه المشهور بالإيمان الأوسط تحقيق (د.
الزهراني) وقد اختصر المحقق رد ابن تيمية على من عرّف الإيمان
بالتصديق، فقال (ص ١١٩) الرد الإجمالي:

١ - أن الإيمان في اللغة ليس مرادفاً للتصديق، وإنما هو معنى
الإنكار.

٢ - أن الإيمان وإن كان في اللغة هو التصديق، فالتصديق يكون
بالقلب واللسان وتؤثر الجوارح، كما قال السيوطي: والفرج يصدق
ذلك ويكذبه.

٣ - أن الإيمان إذا لم يتم بالتصديق - أي فليس هو مطلق التصديق،
بل هو تصديق خاص مفيد بشهود العمل اللفظي بها.

٤ - أن الإيمان وإن كان هو التصديق، فالتصديق التام الذي يقوم
بالقلب - ولا يتد - الواجب من أعمال القلوب والجوارح، فإنها لوازم
الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

٥ - أن لفظ الإيمان بقي على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد
فيه أحكاماً.

٦ - أن الشارح نقل المعنى عن اللغة إلى الشرح.

ثم ذكر بأن ابن تيمية عفاة بالتفصيل.

ونظروا كتاب الآراء المرفوعة في تعصبات شيخ الإسلام ابن تيمية
عنه (١٤٤٤ هـ) السداسية (٢٤)

واعلم أن من أسباب ضلال أهل البدع من العمالة وغيرهم:
انضمامهم على اللغة في نفس اللفظ الشارح، وهم الكتاب والشئ وأثار
سلف الأمة كما قال ابن تيمية عفاة في مجموع الفتاوى (١١٨/٧).
وقد عرفت السر هنا في هذا الأصل عن بيان الكتاب والشئ وأقوال
الصحاب والتابعين لهم بإحسان، واعتصموا على رأيهم وعلى ما تأولوه
فيهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول
أكثر ما يحقر الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا نجد المتعصبين والسرقة والرافضة وغيرهم من أهل البدع
يلتزمون القرآن برأيهم ويحلونهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا
يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ وأصحابه والتابعين وأئمة المسلمين،
فلا يعتمدون لا على الشئ ولا على أحد من السلف والتابعين، وإنما
يعتمدون على العقل واللغة، ويحكمون لا يعتمدون على كتب التفسير
المأثورة والحديث وأثر السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب
الكلام التي وضعها أنفسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون
ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث
والأثر فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء يعرضون عن تبصير الألباء إذ هي عندهم لا تقيد العلم،
وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه.
وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع.

وإذا تدبر حجتهم وجدت دعوى لا يقوم عليها دليل. اهـ.
وقال أيضًا (٢٨٦/٧): وما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة
في القرآن والحديث إذا عرفت تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم
يحتاج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم. . . وأهل
البدع إنما دخل عليهم الداعل لأنهم أعرضوا عن هذا الطريق وصاروا
يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون مسحتها، إما في دلالة الألفاظ،
وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، وكل مقدمات
تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالة.

ولهذا تكلم أحمد في رسالته المعروفة في الرد على من يتكلم بما
يظهره من الفرق من غير استدلال ببيان الرسول والصحابة والتابعين،
وكتلك ذكر في رسالته إلى أبي عبد الرحمن الحرجاني في الرد على
المرجئة، وهذه طريقة سائر أئمة المسلمين، لا يعدلون عن بيان
الرسول ﷺ إذا وجدوا إلى ذلك سبيلًا، ومن عدل عن سبيلهم وقع في
البدع التي عظمونها أنه يقول على الله ورسوله ما لا يعلم، أو غير
الحق، وهذا مما حرره الله ورسوله ﷺ. اهـ.

المبحث الثاني

**الإيمان في الشرع: ما اشتمل على ثلاثة أركان
لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها فيه**

- ١ - (فصل) اتباع كثير من المتأخرين لمذهب المرجئة والجهمية في الإيمان وإسقاط ركنية العمل منه وتصحيحهم إيمان العبد بدون عمل وقولهم: إن العمل شرط كمال في الإيمان.
- ٢ - (فصل) في رد أهل العلم المعاصرين على من زعم أن العمل شرط كمال في الإيمان وقرع من فروعه يصح إيمان العبد بدون.
- ٣ - (فصل) أقوال أئمة السلف والشيعة ومن بعدهم من أهل العلم في أنه لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، وأنه لا يصح أحدهما إلا بالآخر.
- ٤ - (فصل) المرجئة يحتجون بتقسيم بعض أهل العلم للإيمان إلى أصل وقرع لإسقاط ركنية العمل.
- ٥ - (فصل) من أسقط العمل من الإيمان فإنه ينزأ أهل الشيعة بمذهب الخوارج والمعتزلة.
- ٦ - (فصل) في بطلان ما يحتج به مرجئة عصرنا من توبة أنفسهم من الإرجاء بمجرد قولهم: الإيمان قول وعمل، وينبغي وينقص.
- ٧ - (فصل) المرجئة يحتجون على إسقاط ركنية العمل بحديث من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة.
- ٨ - (فصل) من شبه المرجئة لإسقاط ركنية العمل: أحاديث الشفاعة.

المبحث الثاني

الإيمان في الشرع، ما اشتمل على ثلاثة أركان
لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها فيه

أجمع أهل الشُّنَّة من السلف الصالح ومن بعدهم على أن للإيمان
ثلاثة أركان: تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان
لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها فيه، ولقد تنوعت عباراتهم في ذلك:
فمنهم من يقول: الإيمان قول وعمل،
ومنهم من يقول: الإيمان قول، وعمل، ونية.
ومنهم من يقول: الإيمان قول، وعمل، ونية، وموافقة الشُّنَّة.
وكل ذلك صحيح ومضمونه واحد وهو الرد على المرجئة الذين
أخرجوا العمل من الإيمان، وصححوا إيمان العبد بدون عمل مع القدرة
عليه.

قال ابن تيمية **رحمته** في «مجموع الفتاوى» (١٧٠ / ٧): ومن هذا
الباب أقوال السلف وأئمة الشُّنَّة في تفسير الإيمان: تارة يقولون: (هو قول
وعمل)، وتارة يقولون: (هو قول وعمل ونية)، وتارة يقولون: (قول وعمل
ونية واتِّباع الشُّنَّة)، وتارة يقولون: (قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل
بالجوارح)، وكل هذا صحيح... المقصود هنا أن من قال من السلف:
(الإيمان قول وعمل)، أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح،
ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول
الظاهر، أو خاف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب.

ومن قال: (قول وعمل ونية)، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه (النية)، فزاد ذلك.

ومن زاد (اتباع السنة) فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروطاً من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد على (المرجئة) الذين جعلوه قولاً فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة أقسام، فسروا مرادهم، كما مثل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة، لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملًا ونية بلا سنة فهو بدعة. اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله في «عدة الصابرين» (ص ٢٠٦): الإيمان قول وعمل، والقول: قول القلب واللسان، والعمل: عمل القلب والجوارح. وبيان ذلك: أن من عرف الله بقلبه، ولم يقر بلسانه لم يكن مؤمناً، كما قال عن قوم فرعون: ﴿وَعَمَدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَاهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُتُوًّا﴾ (النمل: ١٤)، وكما قال عن قوم عاد وقوم صالح: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ يُنَادِيكَ لَكَ مِنْ مُنَاجِيهِمْ وَذَرَفَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ قَصَدَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُتَفَتِحِينَ﴾ (العنكبوت: ٢٨)، وقال موسى لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ (الإسراء: ١٠٢).

فهؤلاء حصل لهم قول القلب وهو: المعرفة والعلم، ولم يكونوا بذلك مؤمنين.

وكذلك من قال بلسانه ما ليس في قلبه لم يكن بذلك مؤمناً، بل كان من المنافقين.

وكذلك من عرف بقلبه وأقر بلسانه لم يكن بمجرد ذلك مؤمناً حتى

بأنى يعمل القلب من الحب والبغض، والموالة والمعاداة، فيحب الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعدى أعداءه، ويستسلم بقلبه لله وحده، وينقاد لمثابرة رسوله وطاعته، والتزام شريعته ظاهراً وباطناً.

وإذا فعل ذلك لم يكف في كمال إيمانه حتى يفعل ما أمر به.

فهذه الأركان الأربعة هي أركان الإيمان التي قام عليها بناؤه، وهي ترجع إلى علم وعمل. اهـ.

قلت: وقوله: (كمال إيمانه) أي: كماله الواجب الذي لا يصح إيمان العبد إلا به، بدليل أنه جعله ركناً من أركان الإيمان.

وساقطصر هاهنا على قول من نقل الإجماع على أن الإيمان تصديق وقول وعمل، وأنه ثلاثة أركان لا يصح إيمان عبد إلا باجتماعها فيه، وأما سماع كلام أهل السنة في أن (الإيمان قول وعمل) فتشقق عليه في كتب «الإيمان» التي بين يديك.

فمن ذلك:

١ - قال الزهري (١٢٥هـ) كذلك: كنا نقول: الإسلام بالإقرار،

والإيمان بالعمل، والإيمان قول وعمل قربان، لا يرفع أحدهما إلا بالآخر.

أرواه أبو عمرو الطليسي كما في «مجموع النواوي» (٢٩٥/٧)

٢ - قال عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ) كذلك: لا

يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم القول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بالنية موافقة للسنة.

وكان من مضي من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل.

العمل من الإيمان، والإيمان من العمل.

وإنما الإيمان اسم جامع كما يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدق

العمل.

فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصديق قلبك بعمله، فذلك المروءة
الواقف التي لا انقصام لها.

ومن قال بلسانه، ولم يعرف بقلبه، ولم تصدقه بعمله، لم يقبل
منه، وكان في الآخرة من الخاسرين. اهـ.

[الإمام الكوفي (١١٨٣هـ)]

٣ - قال سفيان الثوري (١٦١هـ) كَلَّمْتُ : أهل السنة يقولون : لا
يجوز عمل إلا بإيمان، ولا إيمان إلا بعمل.

[اللائلكاني (١٧٩٢هـ)]

وقال : ويقولون أيمن : أهل السنة : الإيمان قول وعمل،
مخافة أن يتركوا أنفسهم، لا يكون عمل إلا بإيمان، ولا إيمان إلا
بعمل.

[الشرعفة (٢٠٦٢هـ)]

وقال أيضًا كَلَّمْتُ : كان الفقهاء يقولون : لا يستقيم قول إلا بعمل،
ولا يستقيم قول وعمل إلا بنية، ولا يستقيم قول وعمل ونية إلا بموافقة
للسنة.

[الإمام الكوفي (١١٨٥هـ)]

٤ - قال وكيع بن الجراح (١٩٦هـ) كَلَّمْتُ : قال أهل الإيمان : لا
يجزئ قول إلا بعمل ويعقد.

[أدم الكلام وأهله (٤٧٢هـ)]

٥ - قال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) كَلَّمْتُ : الإيمان قول وعمل،
أخذناه ممن قبلنا : قول وعمل، وأنه لا يكون قول بغير عمل.

[«السنة لعبد الله» (٧١٦هـ)]

٦ - قال محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) كَلَّمْتُ : وكان الإجماع
من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون : إن الإيمان :

[illegible]

قلت: وقول الإمام الشافعي **ثلاثة** هذا لا يزال أهل العلم من أهل
ثقة وعزم إلى وقتنا هذا يتأقلونه في كتبهم، ويحتجون به على المرحمة
من غير تكبر ولا اعتراض عليه حتى نجم شرفمة من مرجئة عسرة
فما نواردهم والشكك فيه فأنوا بما لم يسبقوا إليه، حتى من الأشاعرة
من يفتك إلى الإمام الشافعي **ثلاثة**، فإنهم لم يطلعوا في صحة نسب
إليه بل يفتونه ويشتونه عنه، ولكنهم يعدونه قولاً مناقضاً لقولهم في
الإيمان، كالرازي مثلاً فإنه نقله في كتابه «مناقب الشافعي» وأثبت عنه، ثم
استغربه بقوله (ص ١٣٥): واعلم أن قول الشافعي لا يمكن جعله من
المعالي، فإن الذي ذهب إليه مذهب قوي في الاستدلال والاحتجاج به،
لا أن الذي اختاره علماء الأصول من أصحابنا هو هذا القول الثاني.

يعني: أن الإيمان هو التصديق موافقة للجهمية في الإيمان كما

بیانی

وقد استصعب الرازي هذا القول من الإمام الشافعي رحمه الله ولم يحأ على التعرض له بشيء، فقال: وهذا في غاية الصعوبة؛ لأنه لو كان الإيمان استمالة مجموع أمور فعند فوات بعضها فقد فات ذلك المجموع فوجب أن لا يبقى الإيمان. اهـ.

قلت: وهذا على اعتقادهم أن الإيمان شيء واحد إذا زال بعضه زال كله كما سيأتي بيانه.

والمقصود أن أئمة الأشاعرة لم يشككوا في صحة هذا القول عن الإمام الشافعي **رحمته** خلافاً لمرحلة عصرنا!

٧ - قال أبو حنيفة القاسم بن سلام (٢٢٨هـ) **رحمته** في «الإيمان» (٤١): فالأمر الذي عليه السنة عندنا، ما مضى عليه علماءنا ما اقتضينا في كتابنا هذا: أن الإيمان بالنية، والقول، والعمل جميعاً، اهـ.

٨ - قال موسى بن هارون الحنّال: أُملي علينا إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) **رحمته**: أن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، لا شك أن ذلك كما وصفناه، وإنما علقنا هذا بالروايات الصحيحة، والآثار العامة المحكمة، وآحاد أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين وهلمّ جرّاً على ذلك، وكذلك بعد التابعين من أهل العلم على شيء واحد لا يختلفون فيه، وكذلك في عهد الأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالعراق، ومالك بن أنس بالبحار، ومعمر باليمن على ما فسرنا وبيّنا: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

(رواه أبو عمرو الطلمنكي فيما في «مجموع الفتاوى» (٣٠٨/٧))

٩ - قال محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) **رحمته**: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار... لما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

(رواه الألبان في (٣٢٠))

١٠ - قال المُرزني (٢٦٤هـ) تلميذ الشافعي **رحمته** في «شرح السنة»: والإيمان قول وعمل مع اعتقاده بالجنان، قول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان، وهما سيان ونظامان وقرينان لا تُفَرَّق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان..

٢٦
ثم قال: هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من
أئمة الهدى، ووافقهم الله اعصم بها التابعون قدوة ورضى. اهـ.

١١ - قال أبو يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ) تكتلة: الإيمان
عند أهل السنة: الإخلاص لله بالقلوب والآلئة والجوارح، وهو قول
وعمل يزيد ويثقف، على ذلك وحدنا كل من أدركنا من عصرنا: بمكة،
والسنة، والشام، والبصرة، والكوفة، منهم: أبو بكر الحميري،
وعبد الله بن يزيد المقرئ في نظرائهم بمكة، وإسماعيل بن أبي أوس،
وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، ومطرف بن عبد الله البصري في
نظرائهم بالمدينة.

ومحمد بن عبد الله الأنصاري، والضحاك بن مخلد، وسليمان بن
حرب، وأبو الوليد الطائي، وأبو النعمان، وعبد الله بن مسلمة في
نظرائهم بالبصرة.

وعبد الله بن موسى، وأبو نعيم، وأحمد بن عبد الله بن يونس في
نظرائهم بالكوفة.

وعمر بن عون بن أوس، وعاصم بن علي بن عاصم في نظرائهم
بواسط.

وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وسعيد بن أبي مريم، والنضر بن
عبد الجار، ومحيى بن عبد الله بن بكير، وأحمد بن صالح، وأصبع بن
الفرج في نظرائهم بمصر.

وإبراهيم بن إياس في نظرائهم بعسقلان.

وعبد الأعلى بن مسهر، وهشام بن عمار، وسليمان بن
عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن إبراهيم في نظرائهم بالشام.

وأبو اليمان الحكم بن نافع، وحبيرة بن شريح في نظرانهم بجمع.
ومكي بن إبراهيم، وإسحاق بن راهويه، وصدقة بن الفضل في
نظرانهم بخراسان، كلهم يقولون: الإيمان القول والعمل، ويطعنون على
المرجئة، وينكرون قولهم. اهـ.

(رواه اللالكائي (١٧٥٣))

١٢ - قال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) تتمة: هذا مذهب أئمة العلم،
وأصحاب الأثر، وأهل السنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن
أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل
العراق، والحجاز، والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه
المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها، فهو مخالف، مبتدع، خارج
من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبل الحق، وهو مذهب أحمد،
وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن
منصور، وغيرهم ممن جالسنا، وأخذنا عنهم العلم، فكان من قولهم:
الإيمان قول، وعمل، ونية، وتمسك بالسنة. اهـ.

(السنة لحرب الكرماني (٢) بتحقيق)

١٣ - قال الأجرى (٣٦٠هـ) تتمة في «الأربعين» (ص ١٢٦):
اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان
واجب على جميع الخلق، وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل
بالجوارح، ثم اعلموا رحمنا الله وإياكم أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب وهو
التصديق إلا أن يكون معه إيمان باللسان، وحتى يكون معه نطق، ولا
تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح، فإذا
كملت فيه هذه الخصال الثلاثة كان مؤمناً حقاً، دل على ذلك: الكتاب،
والسنة، وقول علماء المسلمين. . هذا مذهب علماء المسلمين قديماً
وحديثاً، فمن قال غير هذا: فهو مرجئ خبيث، احذره على دينك. اهـ.

١٤ - قال ابن مطه (٣٨٧هـ) ثقة في «الإبانة الكبرى» (١١٣١٦هـ)
اعلموا - وسلكم الله - أن الله جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه:
أ - فرض على القلب: المعرفة به، والتصديق له، وقرينه والكسب
وتكلم ما جاء به الشئ.
ب - وعلى الألسن: النطق بذلك والإقرار به قولاً.
ج - وعلى الأبدان والجوارح: العمل بكل ما أمر به وفرض به
الأعمال

لا يجرى واحدة من هذه إلا بصاحبها، ولا يكون العبد مؤمناً إلا
بأن يجمعها كلها حتى يكون:

- أ - مؤمناً بقلبه
- ب - مقرراً بلسانه
- ج - عاملاً مُجتهدا بجوارحه
- ثم لا يكون - أيضاً - مع ذلك مؤمناً حتى يكون:
- د - موافقاً للشئ في كل ما يقوله ويعلمه، مُتبعاً للكتاب والعلم في
جميع أقواله وأعماله.
- وبكل ما شرحه لك نزل القرآن، ومضت به الشئ، وأجمع عليه
علماء الأمة. اهـ.

١٥ - قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) **كلمة** في «الردة على الشافعي»
(ص ٢٠٨): مذهب الضحابة **رضي الله عنه** وجماعه السلف من التابعين لهم
بإحسان وعلماء المسلمين: أن الإيمان قول وعمل؛ أي: قول القلب
واللسان، وعمل القلب والجوارح. اهـ.

وقال أيضاً في «مجموع الفتاوى» (٣٠٧/٧): ولهذا كان القول

والإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعاير السنة وحكي غير واحد
الإجماع على ذلك وقد ذكرنا عن الشافعي رحمه الله ما ذكره من الإجماع
على ذلك... إلخ.

وقال (٦٧٤/٧): وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد
ويقص، ومعنى ذلك: أنه قول القلب وعمل القلب، ثم قول اللسان
وعمل السوارح. فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله، وملائكته،
وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به
الرسول ﷺ... إلخ.

٦٥ - قال ابن رجب (٧٩٥هـ) رحمه الله في «فتح الباري» (٥/١): قال
البيهقي: الإيمان قول وعمل، وأكثر العلماء قالوا: هو قول وعمل.

وهذا كله إجماع من السلف وعلماء أهل الحديث، وقد حكي
الشافعي إجماع الصحابة والتابعين عليه، وحكي أبو نور الإجماع عليه
أيضاً.

وقال الأوزاعي: كان من مفسى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان
والعمل، وحكاه غير واحد من سلف العلماء عن أهل السنة والجماعة،
ومن حكي ذلك عن أهل السنة والجماعة: الفضل بن عباس، ووكيع بن
الجراح... إلخ.

٦٧ - قال ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله في «زاد المعاد» (٣/٥٣١): إن
الإيمان بالله هو مجموع هذه المصالح من القول والعمل، كما على ذلك
أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعون، وتابعوهم كلهم، ذكره الشافعي في
«الميسرة»، وعلى ذلك ما يقارب مائة دليل من الكتاب والسنة... إلخ.

٦٨ - قال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله في «كشف
الشبهات» (ص ٢٩): لا خلاف أن التوحيد لا بُدَّ أن يكون بالقلب

٢٠ - قال ابن تيمية من هذا لم يكن الرجل مسلماً، فلا
يكون له عمل به وهو كافر معاند ككفر فرعون وإلغير

٢١ - قال ابن تيمية من هذا لم يكن الرجل مسلماً، فلا ينفق القول والتصديق
ولا ينفق العمل، فلا ينفق الإيمان الشرعي على الإنسان إلا باجماع
الثلاثة: القلب، واللسان، والعمل. والفعل باللسان، والعمل بالأركان،
بما قول ابن تيمية والجماعة سلفاً وخلفاً. اهـ.

٢٢ - قال تقي الدين بن تيمية (١٣٤٩هـ) رحمه الله: فلا بُدَّ في شهادة
الأركان من أركان الإيمان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، فإن
استلزم من هذه الأنواع لم يكن الرجل مسلماً، فإذا كان الرجل
مسلماً وعمل بالأركان، ثم حدث منه قول أو فعل أو اعتقاد يناقض
فعله لم يقع قوله لا إن إلا الله؛ وأدلة ذلك في الكتاب والسنة.
وقام له الإسلام أكثر من أن تحصر. اهـ.

(الشريعة الشريعة (٢) ٣٥٠)

٢٣ - قال محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رحمه الله في شرحه
لكتاب التمهيد (ص ١٢٦): بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا
يُؤخذ أن يكون بالقلب واللسان والعمل)، فلا بُدَّ من الثلاثة؛ لا بُدَّ أن
يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بُدَّ أن يكون هو الذي ينطق به لسانه،
ولا بُدَّ أن يكون هو الذي يعمل به جوارحه (فإن اختلف شيء من هذا) لو
وُجد لسانه دون قلبه ما يقع توحيداً، ولو وُجد بقلبه وأركانه دون لسانه
ما يقع ذلك، ولو وُجد أركانه دون الباقي (لم يكن الرجل مسلماً)، هذا
إجماع أهل الإسلام لا بُدَّ أن يكون موثقاً باعتقاده ولسانه وعمله. اهـ.

٢٢ - قال عبد الرحمن بن قاسم (١٣٩٢هـ) كتبت في حاشية الدرر المصيبة (ص ٧١): إيماننا معشر السلف: قول باللسان، واعتقاد بالجان، وعمل بالأركان، فإن من لم يقر بلسانه مع القدرة فليس بمؤمن - ومن أقر بلسانه ولم يعتقد بقلبه فهو منافق، وليس بمؤمن، ومن لم يعمل بالقلب والجوارح فليس بمؤمن، فمذهب السلف: أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجان، وعمل بالأركان. اهـ.

فهذه بعض الإجماعات التي نقلها أهل العلم في كتبهم، يشاققها الأمة الشئة خلفاً عن سلف، يحتجون بها على المرجئة الذين يسقطون ركنية العمل من الإيمان.

واعلم - وفقك الله لاتباع الشئة - أن مرجئة الفقهاء الأوائل قد صرحوا بإخراج العمل من الإيمان، ونابعهم على ذلك جميع طوائف المرجئة من الجهمية والأشعرية والكرامية فانفقوا جميعاً على إسقاط العمل من الإيمان وتصحيح إيمان العبد بدونه، وإن كان قد حصل بينهم خلاف فيما يكون به العبد مؤمناً، فمنهم من يقول بالتصديق والقول، ومنهم من يقول بالمعرفة فقط، ومنهم من يقول بالقول فقط.

ثم جاء مرجئة عصرنا فجمعوا بين المناقضات جهلاً منهم بحقيقة قول السلف الأوائل في الإيمان أو إعراضاً عنه، فوافقوا السلف في الظاهر، فقالوا: (الإيمان قول وعمل)، ثم نقضوا قولهم فوافقوا المرجئة في حقيقة قولهم، فقالوا: (العمل شرط كمال في الإيمان)، (أو فرع من فروعه)، فصححوا إيمان العبد بدونه، فرجعوا إلى حقيقة قول المرجئة كما سألنا ذلك في الفصل التالي.

وقد اعترف بذلك الكوثري الحنفي المرجئي الجهمي في كتابه

بعضهم فقال: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون
الإيمان والعقد والكلمة، مع أنه الحق الصراح... وهؤلاء الصالحون
اعتقدوا تلك الاعتقاد أصحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتى
أن كانوا يفتنون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة، لأن الإخلاص بعمل
من الأعمال - وهو ركن الإيمان في نظرهم - يكون إخلالاً بالإيمان،
يكون من أجل يعمل خارجاً من الإيمان، إما داخل في الكفر كما يقول
الخوارج، وإما غير داخل فيه بل منزلة بين المنزلتين: الكفر والإيمان،
كما هو مذهب المعتزلة.

وهم من أئمة الناس تبرؤا من مذهب الفريقين، فإذا تبرؤوا أيضاً مما
كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وبقي أئمة هذا الشأن، يبقى كلامهم منتهك
غير مفهوم. وأما إذا عبدوا العمل من (كمال الإيمان) فقط فلا يبقى وجه
لشبه والتأنيب لكن تشدهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدون العمل
من (كمال الإيمان) فحسب، بل يعدونه ركناً أصلياً ونتيجة كما ترى. أم
وقال في "الترجيب بقدر التأنيب": وعند من يرى أن العمل من
(كمال الإيمان) لا يكون في الأمر خلاف يوجب إساءة القول في أحد
القولين. اهـ.

فلما استتبع هذا الحنفي المرجح من تشديد أئمة السلف على
الحنفيين في هذه المسألة أن العمل عندهم (ركن أصلي في الإيمان) لا
يصحون إيمان العبد إلا به، ولو كانوا يقولون: (إن العمل كمال في
الإيمان) لقول مرجحة عصرنا لما كان بينهم وبين المرجئة فرق ولا تنازع،
ولأصح الخلاف بينهم لفظياً لا أثر له فالجميع قد اتفقوا على تصحيح
إيمان العبد من دون عمل.



فقل

التابع كثير من المتأخرين لمذهب المرجئة والجهمية
في الإيمان وإسقاط ركنية العمل منه وتصحيحهم إيمان العبد
بدون عمل وقولهم: إن العمل شرط كمال في الإيمان

اعلم وفقك الله لاتباع الشئة أن كثيرا من المتأخرين من المفسرين
والمشتغلين بالحديث قد سلكوا في أبواب الإيمان مسلك المرجئة
والجهمية والأشاعرة في إسقاط العمل من الإيمان وتصحيح إيمان العبد
بدون عمل بعمله، وذلك يجعلهم العمل (شرط كمال في الإيمان) و(فرقا
من فروعه)، والأغرب من ذلك ريبهم لمن جعل العمل ركنا من أركان
الإيمان لا يصح إيمان العبد إلا به بأنه من الخوارج المارقين!

فهم في الظاهر موافقون لقول السلف الأوائل وفي حقيقة قولهم
مناقضون له وموافقون لقول المرجئة الأوائل.

قال ابن تيمية رحمه الله في «السيوات» (١/ ٥٨٠): وأما الأشعري
فالمعروف عنه، وعن أصحابه: أنهم يوافقون جهة في قوله في الإيمان،
وأنه مجرد تصديق القلب، أو معرفة القلب، لكن قد يظهرون مع ذلك
قول أهل الحديث، ويتأولونه. اهـ.

وقال أيضا في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦٤): وكثير من المتأخرين
لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية لاختلاط هذا
بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة
في الإيمان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما،
أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف. اهـ.

وقال أيضًا في «الندرة السنية» (١٧١/١١) وهو يتكلم عن
 المشاوي، وأبي السعود، والقسطاسي وغيرهم من متأخري الأشاعرة:
 «وأما هؤلاء الذين ذكروهم من المفسرين، فإنهم من المتأخرين الذين
 نشؤوا في الغتراب من الدين والمتأخرون، يغلب عليهم الاعتماد على
 عبارات أهل الكلام، مخالفة لما عليه السلف وأئمة الإسلام من
 الإرجاء، ونقي حكمة الله، وتأويل صفات الله، وسلب معانيها، ما
 يقارب ما في كشاف الزمخشري، والإرجاء والجبر يقابل ما فيه من نقي
 القدر، وكلاهما في طرفي يقطر، وكل واحد خالف ما عليه أهل السنة
 والجماعة في ذلك. اهـ»

فهذا حال كثير من المتأخرين في أبواب الإيمان بتقل كلام السلف
 الأوائل ظنًا منه أنه موافق له، وهو في حقيقة الأمر إنما يتقصه ويتأوله
 حتى يصير موافقًا لقول المرجئة، وإليك بعض الشواهد على هذا من
 كلامهم، مع التذكير بأمر مهم هو أن هؤلاء على اختلاف مشاربهم
 واعتقاداتهم من مرجئة وجهمية وأشعرية وغيرهم وإن اختلفوا في حقيقة
 الإيمان وما يكون به العبد مؤمنًا إلا أنهم قد اتفقوا جميعًا على إخراج
الأعمال من الإيمان، وتصحيح إيمان العبد من دونها.

ومن أمثلة كلامهم على هذه المسألة:

١ - قال الطحاوي (٣٢١هـ) في «عقيدته»: «والإيمان هو الإقرار
 باللسان، والتصديق بالجنان، وبجميع ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من
 الشرع والبيان كله حق».

والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية
 والتقوى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى. اهـ.

قلت: لم يذكر أن العمل من الإيمان؛ لأنه قور في أول عقيدته أن

١- قال أبو الحسن الأشعري (٣٥٠هـ): الإيمان هو التصديق
باللسان والقلوب واللسان بالعمل والقلوب بالتصديق، فمن صدق
باللسان ولم يصدق بالقلوب، واعتقد باللسان ولم يصدق بالقلوب، فهو كافر
والله تعالى أعلم بالصواب.

(الفتاوى، ج ١، ص ١٠١)

٢- وهذا قول الجهمية في الإيمان، فإن الإيمان عندهم مجرد
عن العمل ولا عمل، كما سيأتي بيان ملههم
في الإيمان وهو لغة الأشاعرة لهم.

٣- قال ابن حزم (٤٥٦هـ) في «المحلى» (٧٩): ومن ضيع
الإيمان كله، فهو مؤمن عاصي، ناقض الإيمان لا يكفر. اهـ.

وقال في «الثروة فيما يجب اعتقاده»: وإنما لم يكفر من ترك العمل
وغير ذلك القول لأن رسول الله ﷺ حكم بالكفر على من أبى القول
وإن كان عالماً بصحة الإيمان بقلبه، وحكم بالخروج من النار لمن آمن
به وقال بلسانه وإن لم يعمل خيراً قط. اهـ.

٤- قال البيهقي في «الاعتقاد» (ص ١٧٥): ذهب أكثر أصحاب
الحديث إلى أن اسم الإيمان يجمع الطاعات فرضها ونقلها، وأنها على
ثلاثة أقسام:

أ- فليس يكفر بتركه، وهو اعتقاد ما يجب اعتقاده والإقرار بما

أفتى، هذا على قول الجهمية في حصر الكفر في الاعتقاد، وإن

أهل الشك فالكفر عندهم يكون بالقول، والفعل، والاعتقاد كما سيأتي.
 ب - وقسم يفسق بتركه أو يعصي ولا يكفر به إذا لم يجحد، وهو
 مفروض الطاعات كالصلاة والزكاة والصيام والحج واجتناب المحارم.
 ج - وقسم يكون بتركه مخطئاً للأفضل غير فاسق ولا كافر، وهو
 ما يكون من العبادات تطوعاً. اهـ.

٥ - قال القاضي عياض المالكي (٥٥٤هـ) - وهو من أئمة الأشاعرة -
 في «المعلم شرح مسلم» (٢٠٣/١) وهو يتكلم عن الإيمان: «... حقيقته
 في وضع اللغة: التصديق، وفي عرف الشرح: التصديق بالقلب واللسان،
 فإذا حصل هذا: حصل الإيمان المنجي من الخلود في النار، لكن كماله
 المنجي من دخولها رأساً بكمال خصال الإسلام. اهـ.

٦ - قال الشهرستاني (٥٤٧هـ) في «نهاية الإقدام في علم الكلام»
 (ص ٤٧٥): «فعلّم قطعاً أن العمل غير داخل في الإيمان ركناً مقوماً له
 حتى يقال بعدمه: يكفر ويخرج من الإيمان في الحال، ويُعَذَّب ويُخلَّد
 في النار في ثاني الحال، وغير خارج عن الإيمان تكليفاً لازماً له حتى
 يقال بعدمه: لا يستحق لوماً وزجراً في الحال، ولا استوجب عقاباً
 وجزاء في المآل. اهـ.

٧ - قال القرطبي (٥٠٥هـ) في «قواعد العقائد» (ص ٢٥٨): «فإن
 قلت: فقد مال الاختيار إلى أن الإيمان حاصل دون العمل، وقد اشتهر
 عن السلف قولهم: (الإيمان عقد، وقول، وعمل) فما معناه؟

قلنا: لا يبعد أن يُعد العمل من الإيمان؛ لأنه مُكَمِّل له ومُتَمِّم. اهـ.

٨ - قال العزُّ بن عبد السلام (٦٦٠هـ) - وهو من أئمة الأشاعرة -
 في بيانه لحقيقة الإيمان أنه: تصديق القلب بما أوجب الرب التصديق به
 وهذا هو الإيمان الحقيقي.

٨ - قال الشافعي: «هو عبارة عن فعل كل طاعة وترك كل معصية» (أحكام الشافعي في الإيمان الحقيقي).

٩ - قال النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في «شرح مسلم» (٤/٢)، أصل التصديق القلب واللسان.

١٠ - قال الكرماني (٧٨٦هـ) في «شرح الصحيح» (٧٧/١): أما الإيمان فلا خلاف، ثم لا يعقل أنه التراجع في نفس الإيمان، وأما الكمال والتقصير، فإنه لا يثبت من الثلاثة إجماعاً. اهـ.

١١ - قال الشافعي (٧٧١هـ) في «السيف المسلول» (٤١٢هـ): «مذهب السلف: أن الإيمان معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان» وأنه يريد ونقص، وأنه لا ينتهي بانتفاء الأعمال. اهـ.

وسئل في «الفتاوى الحديبية» (٥٤ - ٥٥): هل الأعمال داخلية في سمي الإيمان؟ فقال: «اشتهر على السنة السلف دخول الأعمال [يعني: في الإيمان]، لكن لا يلزم من عدمها عدمه...» وقال: «إن عدم العمل لم يعدم الإيمان». اهـ.

١٢ - قال ابن حجر (٨٥٢هـ) في «الفتح» (٤٦/١): «فالسلف

فقال: «أما العمل بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا
بذلك أن الأعمال شرط في كماله.

وقال: «والصعوبة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق
بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته، والسلف
جعلوها شرطاً في كماله. اهـ.

١٣ - قال المعنى المعنى في «عمدة القاري» (٨٥٥ هـ) (١/١٠٩): ...
الاعتقاد، والإيمان هو بالكلية، فإذا قالها حكماً بإيمانه اتفاقاً بلا خلاف،
ثم لا يعقل أن النزاع في نفس الإيمان، وأما الكمال فإنه لا يَدُ فيه من الثلاثة
إيماناً. اهـ.

١٤ - قال القسطلاني (٩٢٣ هـ) في «إرشاد الساري» (١/٨٦): قول
السلف: «اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك
أن الأعمال شرط كماله. اهـ.

١٥ - قال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) في «التعريف في الأصلين
والتصوف» (ص ١١٧): «والإيمان: التصديق بما علم من الدين ضرورة
إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي... وشرط خروج القادر عن
عبء التكليف به نقطة ولا حُلْد في النار بإجماع أهل السنة. قاله النووي؛
تكون حال جميع من المحققين إلى نجاة نظراً لإيمان قلبه، والنطق بهما
باللسان، وطاعة الجوارح غير داخلة بل هي شرط لكمال الإيمان. اهـ.

وقال في «المنح المكية» (١٣٤٠/٣): الأعمال من الإيمان عندنا
إجمالاً كأكبر المحدثين: أي: كمال اهـ.

١٦ - قال ملا علي قاري الحنفي الماتريدي (١٠١٤ هـ) في «مراقبة
المغائب» (٣٢٠٩/٨): فإن نفس الإيمان وجوهره لا يتجزأ، أو إنما
كمال أن ينضم إليه وجود الأعمال الصالحة؛ لأن الله تعالى حيث مدح

[illegible]

وكان في ذلك الوقت الإحصاء الأسماء
في العمل شرط كمال من المختار عند أهل الشريعة
وكان في ذلك الوقت الإحصاء الأسماء
في العمل شرط كمال من المختار عند أهل الشريعة
وكان في ذلك الوقت الإحصاء الأسماء
في العمل شرط كمال من المختار عند أهل الشريعة

١٨ - قال النصارى في اقتراحه للجوهرة (ص ١٢٢) لأن المختار عند
الإشارة أن الأعمال الصالحة شرط كمال الإيمان. اهد.

١٩ - قال أحمد النصاروي المالكي الأشعري (١٢٦هـ) في
 فتاواه المتواترة على رسالة ابن أبي زيد القيرواني « (١/٩٣) : ...
 هذا المصنف إلى دفع ما يتوهم من أن الأعمال شرط في صحة الإيمان
 وليس كذلك. بل المعتمد أن عمل الجوارح شرط في كمال الإيمان على
 كلام أهل العلم.

وقال: .. والحاصل أن الأعمال جزء من الإيمان الكامل. اهـ.

٢٠- قال الكوثري الحنفي الجهمي (١٣٧١هـ): .. عمل الجوارح من كمال الإيمان لا أنه جزء من ماهية الإيمان لئلا يلزم الانزلاق إلى صف المعترية والخوارج. اهـ.

انعليقه على الرد على اهل الاعواء المملطي (ص ١٢)

٢١ - قال أحمد حجازي السقا الأشعري في «البيان في علم التوحيد» (٣٧/٢): وعلى مذهب الأشاعرة تكون الأعمال شرط كمال للإيمان، ولا يفقد الإيمان بفقدائها. اهـ.

فهذه بعض أقوال المتأخرين من المرجئة والجهمية والأشاعرة وأهل الكلام المخالفين لأهل السنة في هذه المسائل العظيمة في أبواب الاعتقاد، قد اتفقوا جميعًا على عدم اعتبار لزوم العمل في حقيقة الإيمان، فيصح عند جميعهم - على اختلاف مذاهبهم - إيمان العبد ولو لم يأت بالأعمال الصالحة مع القدرة عليها، فخرجوا بذلك عن الحق وأمله، ونقضوا أصول أئمة مذاهبهم الذين يتسبون إليهم.

وأما قولهم: (أن العمل شرط كمال في الإيمان وفرع من فروعه) فهو قول محدث لم يؤثر عن أحد من أئمة السلف والسنة المتقدمين.

قد عوى أن السلف جعلوا الأعمال (شرط كمال) في الإيمان من الكذب عليهم لا يقبل ممن قاله كائنًا من كان.

ومن البلية أن هذا المذهب الرديء لا زال يسري في الناس إلى زماننا هذا، إذ التحل به بعض المعاصرين فصاروا يقررونه في كتبهم ودروسهم على أنه عقيدة أهل الحديث والسنة، فانتشر بسببهم مذهب المرجئة بين طلبة العلم وعوام الناس، والله المستعان، ومن أمثله:

٢٢ - قال الألباني في «حكم تارك الصلاة» (ص ٤١): الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة خلافًا للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار مع تصريح الخوارج بتكفيرهم.

فلو قال قائل: بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مُخلَّد في النار فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة. اهـ.

فثبت هذا بعينه كلام الأشاعرة كما تقدم نقله قريباً، ولهذا
قالوا على هذه المسئلة فقال: انظر لزاماً: «فتح الباري» ١١
فالحال إلى كلام الأشاعرة مؤكداً موافقته لعقيدتهم في هذه المسئلة
وقال الألباني: الذي فهمناه من أدلة الكتاب والسنة ومن البحوث
الأئمة من صحابة وتابعين وأئمة مجتهدين أن ما جاوز العمل الظاهر
(هذا) هو ما يتعلق بالعمل البدني فهو شرط كمال وليس شرط صحة
(موسوعة الألباني) ١١٥٥/٤

«وثنى: هل صحيح أن من مات على التوحيد وإن لم يعمل
سقطناه - وأول مقتضى التوحيد إقامة الصلاة - هل يكفر ويخلد مع
ذلك القادر في نار جهنم أم لا؟»

فاجاب السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل
شرط كمال في الإيمان، ولم يجعلوه شرط صحة خلافاً للخوارج، اهـ
(موسوعة الألباني) ١١٣٦/٥

وقد بين د. محمد أبو رحيم - وهو أحد كبار طلاب الألباني - في
كتاب له سماه: «حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني»، قدّم لهذا الكتاب
محمد شقرة - وهو كذلك من كبار طلابه - بأن الإيمان عنده: (قول
واعتاد وعمل، والعمل شرط في كماله)، وقال: هذا هو تعريف الإيمان
عند الشيخ الألباني الذي لا محيد عنه عند من يعقل العربية ويعرف كلام
العرب.

ثم بين أنه تأثر بقول ابن حجر في هذه المسئلة وذلك لمكانة ابن
حجر عنده في قواعده وأصوله الحديثية!

وقال كذلك في «التعليقات الجلية في الترددات الألبانية في حكم
ترك الصلاة» (ص ٤٢):

لقد حدد الشيخ مولانا بوضوح من الأعمال كلها فلم يجعلها شرطاً في صحة الإيمان أو شرطاً في كماله، بل حرم بأن الأعمال كلها شرط في كمال الإيمان، وليته اكتفى بذلك، بل غلط حقيقة الأمر بسبب ذلك إلى أهل السنة والجماعة، وأهل السنة من نسته براه، ولو عرضنا رأيه على منهج المخالفين لأهل السنة والجماعة في هذه المسألة لوجدناه موافقاً للأشاعرة، فقد بين السجودي أن المختار عند أهل السنة والجماعة (وهم عند الأشاعرة) في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال الإيمان، التحفة المريدة (ص ١٧)، اهـ.

وقال (ص ١٣): حديث الشفاعة الذي عناء الشيخ هو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وليس فيه ما يدل على فهمه - كما سبق لنا بيان ذلك - فمن قال يكفر تارك الصلاة فقد وافق إجماع الصحابة رضي الله عنهم بإقرار الشيخ نفسه، كما وافق ما نصت عليه أحاديث الشفاعة، وإذا كان الصحابة رضي الله عنهم قد أجمعوا على كفر تارك الصلاة، وأنه مخلد في النار، فهل يقل الشيخ نفسه أن يقال عنهم: إنهم قد التقوا مع الخوارج في بعض أقوالهم!! هذه واحدة!

وأما الثانية: قلنا أحرم أن الصحابة ماتوا وما ناقشوا مصطلح: شرط الصحة وشرط الكمال، وأن إجماعهم ما كان إلا عن فهمهم للكتاب، وما علموه من نبينا صلى الله عليه وسلم.

وأما ثالثة الأثافي: فكيف كنت ألمس أن لا يشغب الشيخ على مخالفيه - أهل السنة والجماعة - بمثل هذه الأوصاف اهـ.

وقد حاول بعض الطلبة أن يدافع عن الألباني في هذه المسألة مبيناً أن الحق والصواب هو ما ذهب إليه من أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، فكتب كتاباً في تقرير ذلك وسماه: «ضبط الضوابط»، فقال فيه:

أن الشئ أحسن - الأتاني - صرح أن منهج أهل السنة أن العمل الظاهر شرط للإيمان وليس شرط صحة، وأن تارك الصلاة لا يكفر كغيره من المذاهب من الملة. وأما ما ذكر من أن العمل الظاهر شرط كماله في الإيمان فهو الحق وإن أم من أم.

قلت: قد ناقض هذا الكتاب نفسه وهو لا يشعر حينما قرر في كتابه هذا أن الإيمان قول وعمل فوافق أهل السنة لعقلاً وعالمهم معنى.

وقد غرض هذا الكتاب على اللحن الدائمة للإفتاء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله فاصدروا فيه بياناً وتحذيراً، فقالوا: أطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الكتاب الموسوم بـ: «وسط الصواب في الإيمان ومواقفه»، تأليف المدعو/ أحمد بن صالح الزهراني، فوجدته كتاباً يدعو إلى ملء الإرجاء المعلوم، لأنه لا يحيز الأصول الظاهرة داخل في حقيقة الإيمان.

وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة: من أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح. يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وعليه فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وترويجه، ويجب على مؤلفه ونشره التوبة إلى الله ﷻ، وتحذر المسلمين مما احتواء هذا الكتاب من الملء الباطل حماية لعقيدتهم واستبراء لدينهم، كما تحذر من اتباع زلات العلماء فضلاً عن غيرهم من صغار الطلبة. إلخ.

٢٣ - قال ربيع المدخلي: قول القلب واللسان وعمل القلب أصول، لا يصح ثبوت الإيمان الناقص أو الكامل إلا بها، بينما (أعمال الجوارح كمال)، فيصح بدونها ثبوت الإيمان الناقص دون الكامل. اهـ.
- وقال: أنا أقول بقول السلف: إن الإيمان أصل والعمل كماله. والحق يقولون: قبح. اهـ.

فقدان الحق هذا يقول السلف إنما هو قول من تقدم النقل عنهم من
أهل الكلام من الشريعة والجهنية والأشاعرة وغيرهم ومولاهم سلفه في
عنه التساهل وانظر إلى ١٢١ في تمام الشيخ الفوزان من قال ذلك بالكذب

وقال فيمن التزمه بأنه يصح عنده إيمان العبد من غير عمل
الحوارج: هذه الألوام موحدة لأهل السنة وعلمائهم الذين صرحوا
وصرحوا بأن الإيمان أصل والعمل فرع، وأحياناً يقولون: كمال أم

لا. والعلماء الذين صرحوا بذلك تقدم ذكرهم وأنهم
من المعتزلة لأنهم لا أهل السنة في أكثر أبواب الاعتقاد، وأما علماء السنة
والسلف فقالوا: العمل من الإيمان ولا يصح الإيمان إلا به.

وقال قول أهل السنة: (الإيمان أصل، والعمل كمال أو فرع)،
خطأ فواهم: (الإيمان قول وعمل)، لا يشعب بهما أو بأحدهما إلا
بما يجب من وعقود أم.

وقال في رتبة علي من قال: إن السلف الصالح يقولون: الإيمان
قول وعمل، لا يصح القول من غير عمل، كما أنه لا يصح العمل من
غير قول، الواقع أنه الذي يقول بهذا القول أو ما في معناه هم قلة أم.
ثم أخطأ القول بأن السلف الصالح مجمعون على ذلك وسيأتي
قريباً نقل كلامهم وإبطال ما ادعاه من أنهم قلة.

وقال: من لم يصلي من المسلمين في مشيئة الله - إذا كان موحداً
مؤمناً بما جاء به محمد ﷺ - مصداقاً لقراً وإن لم يعمل، وهذا يرد قول
المعتزلة والحوارج بأسرها، إلا ترى أن المقر بالإسلام في حين دخوله
فيه - يكون مسلماً قبل الدخول في عمل الصلاة وصوم رمضان بإقراره
واعتقاده ولهذا سببه، فمن جهة النظر لا يجب أن يكون كافراً إلا برفع ما
كان به مسلماً - وهو الجحود لما كان قد أقر به واعتقله أم.

وهذا الكتاب طويلاً في تقرير مذهبه هذا الذي هو حقيقة مذهب
الجمهور وأهل الكلام كما سبق النقل عنهم، وأكثر الاختصار له، والجمهور
يعتبر أن يروى بالأرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال
الفرع ١٦، ذلك واليوم نحن مع أصلي من أصولهم الهدامة إلا وهو أن
يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال (فرع) فهو مرجح، وبهذا الأصل
الهدام يهدمون أصل الشئ وعلماءهم
وقال: لا يجوز أن يروى بالأرجاء من يقول: (إن الإيمان أصل
والفرع ١٦) لأن هذا يقتضي تضليل علماء الأمة.

ثم أخذ ينقل نقولات طويلة عن بعض أهل السنة كالصوفي، وابن
نحوه، وابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب **رحمهم** وغيرهم ويفسرها على
ما ذهب إليه من هذا الشعب الأرجائي.

ويكتفي في بيان فساد ما ذهب إليه باختصار أن هؤلاء الذين أكثر
من نقل كلامهم واحتج بهم على إسقاط ركنية العمل هم يكفرون تارك
صلاة كلاً ونهاوناً، وينقلون إجماع الصحابة **رحمهم** على ذلك، وهو
يحالهم في ذلك ولا يقرهم عليه.

فإن ثبت عنهم ما فهمه هو من كلامهم من أن العمل فرع لا أصل
في الإيمان فثبت قروا أن من لم يفضل فقد ترك أصلاً من أصول الإيمان
لا يحل إيمان العبد بتركه، وهذا ما لا سبيل له إلى تأويله أو تحريفه إلا
بالسحل والتعسف.

وقد يقال كذلك: إن تسميتهم أعمال الجوارح فرعاً من فروع
الإيمان لا يعني عندهم أن تركها بالكلية لا يقتضي الكفر؛ لأنهم يكفرون
تارك الصلاة، وينقلون إجماع الصحابة **رحمهم** على ذلك، فهي عندهم من

فروح الإنسان اللازمة التي يسمى أمانة القلب بالانقياد، كما سيأتي ذلك
ذلك في فصل مستقل.

وهذه الأقوال وغيرها مشهورة عندنا قد بشرها في موقعه الرحمن
على (الشبكة العنكبوتية)، ولا يزال إلى يومنا هذا جاداً في نشر هذا
المدح والدعوة إليه، والله المستعان.

ومن تلك المقالات التي قرأ فيها هذا المذهب الإرجاني (هل
يجوز أن يُرمى بالإرجاء من يقول: إن الإنسان أصل والحمل كماله
(قرع) ٢)، ومقاله (متعالم ضروري) ومقاله (أصابع الشناعة
الصحيحة تدمغ الخوارج...) (١) وغير ذلك.

وقد جُمعت بعض هذه المقالات في كتاب مستقل، ولخص هذا
الكتاب على (اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية)،
فاصدرت اللجنة فيه الفتوى التالية: إشارة للاستفتاء المفيد في الأمانة
العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٣٥٠١٢٧٢٣)، وتاريخ (٢٠/٧/١٤٣٥هـ)،
المرفق به (المقالات الأثرية في الرد على شبهات الخوارج)
للدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

أفيدك أنه سبق صدور عنه من الفتاوى في الرد على مثل هذه
المسألة من اللجنة الدائمة للفتوى مرفق نسخ منها، وفيها الكفاية إن
شاء الله في رد مثل هذه التوجيهات، اهـ.

وقد أرفقوا بهذا الخطاب فتوى في التحذير من المرجلة، وفيه:

(١) اتهام من قال بركنية العمل بمدح الخوارج لهمة قديمة كما تقدم تقريباً نقل كلام كثير
من المتأخرين من الجهمية والأشاعرة وأهل الكلام في ذلك، وسيأتي قريباً الفرق بين
أهل السنة والخوارج في هذه المسألة التي خلط فيها كثير من المتأخرين بين
المدحيين.

حاشية كتاب التلخيص في كتاب التلخيص

١١٠

هذا والسنة الثالثة والثلاثون ذلك، فإنها تنهى وتحد من الحد من الأصول
المعروفة، كما يترتب على ذلك من المساهير العظيمة، وتوصي بالرجوع إلى
فائدة إلى كتب السلف الصالح، وأئمة الدين المسية على الكتاب والسنة
والقوان السلف، وتحد من الرجوع إلى الكتب المخالفة لذلك، وفي
الكتب الحديثة الصادرة عن أناس متعالمين لم يأخذوا العلم من أهل
ومصادر الأصيلة، وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول
الاعتقاد، وتولوا مذهب المرجئة، ونسوه ظلمًا إلى أهل السنة والجماعة،
ونسوا بذلك على الناس، وعزروه عدوانًا بالنقل عن شيخ الإسلام أبي
نصار حجة الله تعالى وغيره من أئمة السلف بالنقل المستورة، وبمنشأه
القبول، وعدم رقة إلى المحكم من كلامهم، وإننا نصحبهم أن ينفوا الله في
الفسهم، وأن يلبسوا إلى رسلهم، ولا يصدحوا الصف بهذا الصلح
الصلح، والنسبة أيضًا تحذر المسلمين من الاعتزاز والوقوف في شوك
المخالفين لما عليه جماعة المسلمين أهل السنة والجماعة. اهـ.

واعلم أن ريمًا كان موافقًا لأهل السنة في الحكم على ترك العمل
بالكلية ما كثر والخروج من الإسلام، فقد كان يقول: (قد صرحتم بترك
تنكير تارك العمل).

وقال: أنا قلت مرارًا: (إن تارك العمل بالكلية كافر زنديق).

انظر إجماع أهل الصدق والبرهان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإسلام
غير أنه أثر عليه مذهب المرجئة الذي قام الآن ولم يقع في
صرته، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ونشع أقوال المعاصرين الموافقين للمرجئة بطول لكثرتها،
وأسأل الله أن يبصرنا يديننا، وأن يشهدنا على الإسلام والسنة حتى
المعاد.

فُكِّلَ

هي رة أهل العلم المعاصرين على من زعم أن الإيمان شرط
كمال فيه وفرع من فروعه يصح إيمان العبد بدونه

لما انتشر القول بأن العمل الصالح شرط كمال في الإيمان، وفرع
من فروعه، وأن إيمان العبد يصح بدونه، وأصح هذا القول هو الساري
في كتب المتأخرين من المفسرين وشُراح الحديث، وتأثر به من تأثر ممن
نسب إلى الثَّقة والسلفية، فأصبحوا يدرسون لطلابهم ويقررونه في
كتبهم ودروسهم ومواقفهم، ويسبون هذا المذهب الإرجائي في إسقاط
العمل إلى مذهب أهل الثَّقة والجماعة، بل وأصبحوا يحاربون من قال
بركنية العمل في الإيمان وأنه لا يصح إيمان عبد بدوله مع القدرة عليه،
ويصمون من قال بذلك بمذهب الخوارج، ويحذرون منه أشد تحذيرا
فبسبب ذلك كثرت فتاوى أهل العلم وكتاباتهم ومقالاتهم في الرد
على هذه الطائفة المشؤومة، وتحذير طلبة العلم والعامه منهم، ومن
مناهجهم وتليساتهم وكتاباتهم، فمن ذلك:

١ - اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة،

إذ تعددت بياناتهم وفتاويهم في التحذير من مذهب المرجئة
المعاصرة، ومن المقالات والكتب التي تشر مذهبهم، ومن ذلك:

أ - فتوى اللجنة الدائمة رقم (٥٤١١) (١٢٧/٢)، وفيها:

هذه المقالة المذكورة هي مقالة المرجئة الذين يخرجون الأعمال
عن مسمى الإيمان، ويقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق
القلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه

فمن ضلّ عليه، ونطق بلسانه، فهو مومن كامل
وإن كان منهم، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات، وفعل المحرمات،
ب - وشملت الشبهة (٢١٤٣٥) (١٣٥/٢) عن كتاب بمنوار

الدين الإيمان بين طلو الخواارج وتفریط المرجئة لعدنان عبد القادر
وأصابت هذا الكتاب بنصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل
عن سبب الإيمان وحقيقته، وأنه عندهم شرط كمال، وأن المؤلف قد مرّر
هذا المقنع الباطل بقول من أهل العلم تصرّف فيها بالبر والتفريق
وتجريد الكلام، وتوطيف الكلام في غير محله، والعاط في العزو - إلخ

ج - وشملت الشبهة عن كتاب: «مسيط الطوائف في الإيمان
والمقنع» والذي قال فيه مؤلفه: (المحرر الذي حوله الأسطر) هو بيان
أن طائفة العمل الظاهر لا يكفر كفراً أكبر ما دام يتلفظ بالشهادتين، ولم
يشتر بالفض.

وقال: (والقول بأن تارك العمل الظاهر كافر مخلد في النار هو
قول الخواارج والمعتزلة).

وقال: (وللأسف فقد تأثر بعض الناس بهذا الفكر وزعموا أن من
نطق بالشهادتين ولم يأت بنافض، ولم يقم بشيء من أركان الإسلام
الحقة سواها فليس بمسلم، بل هو من أهل الخلود في النار، ثم نسبوا
ذلك إلى مذهب أهل السنة، ونسبوا من خالفهم في ذلك إلى الإرجاء).

فجاء جواب اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ مُشْكراً على
صاحب الكتاب ما أنكر، ومؤكداً أن هذا قول المرجئة: (.. وجدناه
كثراً يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم؛ لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة
داخلة في حقيقة الإيمان، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة من

الإيمان هو التصديق

أن الإيمان
بالطاعة
وتحذر الجاهل
لعقيدتهم

٢
إن السلف

فقال
قول وعاد

هذا قول

(٢/٢)

شرط

صا

كم

ال

ج

ا

أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وعليه: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره... ونحذر المسلمين مما احتواه هذا الكتاب من المذاهب الباطلة، حماية لعقيدتهم واستبراء لدينهم، كما تحذر من اتباع زلات العلماء... اهـ.

٢ - قال الشيخ ابن باز رحمه الله جواباً لمن سأل عن قول ابن حجر: إن السلف اعتبروا العمل شرط كمال في الإيمان.

فقال: لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة؛ أي: تصديق.

ثم سئل: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان، لكنه شرط كمال؟

فقال: لا، لا، ما هو بشرط كمال - جزء، جزء من الإيمان -.

هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط. اهـ.

[مجلة المشكاة المجلد الثاني، الجزء الثاني/ ٢٧٩، ٢٨٠]

٣ - قال الشيخ صالح الفوزان في تعليقه على «نونية ابن القيم»

(٦٤٧/٢) وهو يعدد فرق المرجئة:

وهناك فرقة خامسة ظهرت الآن وهم الذين يقولون: إن الأعمال

شرط في كمال الإيمان الواجب، أو الكمال المستحب. اهـ.

- وسئل في «درس شرح كتاب التوحيد» (١٤٣١/٨/٥هـ): يقول

صاحب كتاب «مفهوم الإيمان عند أهل السنة»: بأن الأعمال كلها شرط

كمال عند أهل السنة والجماعة، فهل هذا صحيح؟

فأجاب: هذا يكذب، الأعمال ما هي شرط كمال، الأعمال من

الإيمان، لا إيمان بدون أعمال، ولا عمل بدون إيمان، لا بد من الاثنين

جميعاً، قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، هذا هو

الإيمان. اهـ.

فاجاب الشيخ: لا، شرط صحة.

ثم قال: أجل الآن لو أن الناس مثلاً تركوا جميع الأوامر، وفعلوا جميع النواهي يكون الإيمان صحيح؟ يعني: لا يصلون، ولا يصومون، ولا يعتمررون، ولا يحججون، ولا يزكّون، ويتعاملون بالربا، والزنا، والسرقة، وكل شيء يصيرون مؤمنين؟ هذا قصدهم الذين يقولون: إن الإيمان شرط كمال.

السائل: هل هذا قول المرجئة؟

قال الشيخ: قول المرجئة.

[انقل من كتاب الإيمان عند السلف (٧٢/٢)]

٦ - سئل الشيخ عبد العزيز الراجحي:

هناك من يقول: (الإيمان قول وعمل واعتقاده لكن العمل شرط كمال فيه)... فهل هذا القول من أقوال أهل السنة أم لا؟

الجواب: ليست هذه الأقوال من أقوال أهل السنة، أهل السنة يقولون: الإيمان هو قول باللسان، وقول بالقلب، وعمل بالجوارح، وعمل بالقلب، ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل، ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل ونية، فالإيمان لا بد أن يكون بهذه الأمور الأربعة:

١ - قول اللسان، وهو النطق باللسان.

٢ - قول القلب، وهو الإقرار والتصديق.

٣ - عمل القلب، وهو النية والإخلاص.

٤ - عمل الجوارح.

فالعامل جزء من أجزاء الإيمان الأربعة، فلا يقال: العمل شرط

كذلك، أو أنه لازم له، فإن هذه أقوال المرجحة، ولا نعلم لأهل السنة
ولا بل العمل شرط كمال. اهـ.
إدراكه واجبة في الإيمان والكفر. (سؤال القائل)

قلت: وتبع فتاوى المعاصرين في هذا الباب بطول.
والمنصوص أن المتأخر من أهل العلم قد اتبع المتقدم ولم يأت
بغيره ولا يستدرك من القول، وإنما الموفق منهم من نصر أقوال السلف
في هذا المسألة، وقال بما قالوا، وكف عما كفوا، ولم يتبع غير سبلهم
في هذه المسائل.

قلت: وعليت بما كان عليه سلف الأمة وعلماء الأثر الأوائل في
أصول السنة والاعتقاد ومن سار على طريقهم واقتفى أثرهم، ولا تفتت
إلى من خلفهم وتبع غير سبلهم كائناً من كان، فليست العبرة بالألقاب
ولا بالشهادات ولا بالمناصب، وكثرة الكتب والتأليف، وإنما العبرة
بالاتباع والافتداء بمن سلف، وقد كانوا يقولون: لن نضل ما تمسكنا
بالأثر، وبأهل الأثر.

فأهل الأثر كانوا يقولون: لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان.
هنا قرينان متلازمان لا يفككان أبداً، كما سيأتي في الفصل التالي.